الإنتربول

قرار رقم 9

GA-2021-89-RES-9

الموضوع: حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي على الإنترنت

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 89 في اسطنبول (تركيا) في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

إذ تقرّ بأن المادة 2(1) من القانون الأساسي للإنتربول ترمي إلى تأمين وتنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية، في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تذكِّر بالتزام الإنتربول الثابت والطويل الأمد بمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال كما يتبيّن ذلك من القرارات السابقة الرامية إلى مكافحة استغلالهم الجنسي، ولا سيما القرار AG-2005-RES-09 المتعلق بمكافحة مواقع الويب التي تبيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وتتجر في الأطفال على الإنترنت؛ والقرار AGN/65/RES/9 المتعلق بمكافحة إنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وتوزيعها وحيازتها؛ والقرار AGN/65/RES/10 المتعلق بتحسين التعاون الشرطي الدولي لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ والقرار AG-2011-RES-05 المتعلق بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت من خلال اعتماد استراتيجية تعاون عالمية في مجال التشريعات،

وإذ تأخذ علما باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، التي تعالج قضية الاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال دعوة الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمنع هذا الاعتداء. وإذ تأخذ علما أيضا بالتعليق العام رقم 25 (2021) للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، الذي ينص على أنه حيثما يُعتبر التشفير وسيلة مناسبة، ينبغي أن تنظر الدول الأطراف في اتخاذ تدابير مناسبة تتيح الكشف عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد الأطفال أو مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال والإبلاغ عنها، ويجب أن تكون هذه التدابير مقيدة بصرامة وفقا لمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب،

وإذ تقرّ بأهمية التشفير لتحسين احترام الخصوصية وتعزيز الأمن وحماية الحقوق الأساسية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت، وهو نشاط إجرامي يُرتكب ويوثَّق ويوزَّع على الصعيد العالمي عبر الإنترنت في شكل صور وأشرطة فيديو ونصوص مكتوبة واتصالات مباشرة، ولا سيما عن طريق استخدام خدمات التشفير من طرف إلى طرف (E2EE)،

وإذ يقلقها أيضا استعانة المجرمين بخدمات التشفير E2EE لإخفاء أنشطتهم غير المشروعة على الإنترنت، ولا سيما قرائن الاستمالة لأغراض جنسية، الأمر الذي يمنع مقدمي الخدمات من كشف الاعتداءات الجنسية على الأطفال ويحول دون حصول السلطات المختصة على الأدلة اللازمة لإجراء التحقيقات والتعاون على الصعيد الدولي لحل القضايا واعتقال المجرمين وإنقاذ الأطفال الضحايا وحمايتهم من أيّ أذى إضافي،

وإذ تلاحظ الاهتمام الواسع النطاق بالسلامة العامة وضرورة قيام مقدمي تكنولوجيا E2EE بتصميم منتجات وخدمات آمنة في جوهرها بالنسبة للمستخدمين،

وإذ تشدد على أن مقدمي تكنولوجيا E2EE يضطلعون بدور أساسي في تحمّل المسؤولية عن كشف الاعتداءات الجنسية على الأطفال على الإنترنت والحد منها، ووقف انتشار مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، مشيرة إلى الصدمة النفسية العميقة التي تسببها للضحايا مواصلة توزيع هذه المواد،

تهيب بالبلدان الأعضاء إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لتشجيع مقدمي تكنولوجيا E2EE على وضع آليات تتيح التقيد على نحو فعال وفي الوقت المناسب بالإجراءات القانونية التي تضعها السلطات الحكومية، وتصميم مساحات رقمية آمنة للأطفال، واتخاذ تدابير ملائمة لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت عبر ما يقدمونه من خدمات؛

تحث جميع البلدان الأعضاء، وفقا لأطرها القانونية الوطنية، على بذل الجهود الملائمة على صعيدي التشريعات والسياسات، بما في ذلك تعديل التشريعات القائمة، لتمكين سلطات إنفاذ القانون من منع الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت والتصدي له على المنصات التي تستخدم تكنولوجيا E2EE وحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي على الإنترنت، وعلى المشاركة بشكل فاعل في التعاون الشرطي الدولي لبلوغ هذه الغاية.

اعتُمد